



المصدر: الاهرام

التاريخ: ٢١ يونيو ١٩٨٨

اللائحة التنفيذية لقانون تلقى الأموال تسمح بصرف مبالغ تحت حساب الأرباح

أكد السيد عبد الحميد ابراهيم وكيل
وزارة الاقتصاد ورئيس قطاع عمليات
السوق بالهيئة العامة لسوق المال ان
اللائحة التنفيذية لقانون تلقي الأموال
ستراعى في الأحكام المتعلقة بتوزيع
الأرباح تحقيق التوازن بين مصالح
المستثمرين ، أصحاب الصكوك ،
ومصالح المساهمين وقال ان اللائحة
تجيز توزيع مبالغ اثناء السنة تحت
حساب الأرباح

حول مناقشات اللائحة التنفيذية لقانون تلقى الاموال : تحديد البيانات المطلوبة من الشركات لتوزيع ارباحها و اعداد النماذج للقوائم المالية الخاصة بالشركات

كتبت نجلاء ذكرى :

واصلت اللجنة المشكلة بهيئة سوق المال اعمالها امس لاعداد اللائحة التنفيذية للقانون ١٤٦ لعام ١٩٨٨ والخاص بشركات تلقى الاموال .
وتنقسم اللجنة الى مجموعة إقتصادية وأخرى قانونية ، وصرح السيد عبد الحميد ابراهيم وكيل اول وزارة الاقتصاد ورئيس قطاع عمليات السوق بالهيئة العامة لسوق المال لندوبة الامرام بان المجموعة الاقتصادية ناقشت هديدا عن الموضوعات التي ستضمها اللائحة وانتهت من تحديد البيانات التي على الشركات ان توضحها لهيئة سوق المال سواء في حالة إستمرارها في العمل او في حالة التصفية .
فيما تمت مناقشة نماذج القوائم المالية التي تفصح عن نشاط الشركة والتي يجب على الشركات الالتزام بها .
واضاف عبد الحميد ابراهيم بان هذه القوائم اعدت بما يناسب نوع النشاط الذي ستمارسه الشركة التي تعمل باموالها واموال الغير وتستلزم اموالها في مجالات متعددة واكد بان اللائحة التنفيذية ستراعى في الاحكام المتعلقة بتوزيع الارباح تحقيق التوازن بين مصالح المستثمرين ومصالح المساهمين بالشركة مع مراعاة تزايد نسبة الارباح للطرفين في حالة تزايد الارباح ذاتها ، وذلك مع وضع اطار عام للتأكد من ان الارباح تنتج من نشاط فعلي للشركة ولا تؤثر التوزيعات على المركز المالي لها .

واضاف رئيس قطاع عمليات السوق بالهيئة بان اللائحة التنفيذية تجيز توزيع مبالغ اثناء السنة تحت حساب الارباح شريطة الا يؤثر ذلك على المركز المالي للشركة

وصرح السيد فاروق فؤاد مدير عام امانة مجلس ادارة هيئة سوق المال بان شركات تلقى الاموال تقوم على اساس المشاركة في رأس المال والعمل من جانب المؤسسين والمساهمين وبالاموال فقط من جانب اصحاب الصكوك .
وبالتالي ستراعى اللائحة في توزيع الارباح نسبة تميز لاصحاب الاسهم نظير مجهود الادارة ، وفي حالة ما اذا تسببت الادارة في خسائر سنحجب نسبة التميز واذا ما ايت الخسائر الى التصفية تصبح الاولوية لاصحاب الصك الذي يسترد امواله قبل المساهمين

وعن اهم ما ناقشته المجموعة القانونية صرح فاروق فؤاد بانها تناولت قواعد تأسيس الشركات وقيدها بالبورصة وقواعد تداول الصكوك .
واكد بان اللائحة التنفيذية ستكون صياغة تشريعية متكاملة للقانون وتضم اللجنة السيد محمد الدكتورى نائب رئيس مجلس الدولة والمستشار على حسن والسيد عبد الحميد ابراهيم رئيس قطاع عمليات السوق بالهيئة العامة لسوق المال والسيد فاروق فؤاد مدير عام امانة مجلس ادارة الهيئة والسيد عبد المنعم عوض اده والسيد حاتم القرشيوى